

الحزب ما قاله وفي كتاب التاج في بيان الحكم بخبره الاقفا  
لا بن حجر ما نصه كتاب شيخ الاسلام ارب الفصاحات  
عن شرح الرغيف والقاعدة انه يخرج من قول الانسان  
بما اخر منها انتهت وهذا مما ينظر به في قول الشيخ  
انه لا يجوز القوي بخلافه في النهاية والقصة مع تقدم  
شرح الايضاح في القوي على النهاية فهو بمن ان يقال  
في مسئلة انه قد تر في النهاية عن ذلك بقوله ما قاله  
الشيخ وقد خالفت النهاية وشرح الايضاح للرعي  
في مسائل كما علم ذلك بتبعها منها انه قال في نهايته  
ما نصه كونه تسمية لطرفات شرطها ما نقل عن  
التابعي ولا يخفى وهو لا وجه له في الجمع  
وهو عندنا انتهى كلام النهاية بخبره وقد اورد في  
شرح علي الايضاح بوردان نقل النوري التسمية بذلك  
عن ابن عباس وقيل غيره فالظاهر ان لا وجه له في  
ما نصه وما قيل من انه لا يخرج في قول ابن عباس لانه  
بيان للجنز وبان لا صلح على الكراهة الا لليل والمورد  
والصنف مما ذكره ان استنادا لكونه شرطها

لا يخرج

لا يقتضي بخبره ولا كراهة ولا ليقال في كراهة التاخي  
من قول الله عن تسميته من ليج ضرورية والظاهر الثاني  
لم يقتض الكراهة في الصريح الا انه ينبغي التزمه  
التعظيم بها لا لتعظيمها بل لا ينبغي وتضمن كراهة  
تسمية المذبح عن المذبح حقيقة ويؤيد ذلك ما صلى الله  
عليه وسلم كان يحلها الحسن وبارك صفة انتهى كلام  
شرح الايضاح للمجال الرعي فهذا هو حتمه في مجال الرواي  
لا الاداء الذي في نهايته وجمع ما في شرح الايضاح  
المذكور في كراهة بن حجر على الايضاح مع  
زيادته فيها وذكر ابن علان في شرحه حتمه وعمل الرواي  
على لا يثبت في التحفة وغيرها ايضا ومنها انه قال في  
النهاية عند الطائر على فصل المذبح ما نصه  
ولو فانه لم يصر له تصانها كما تحتها في التاخير  
ويجوز به بقية الافعال فيا سأل على تصانها التوافل  
ولا يرد هذا ولا وجه له في خبره لانه امر في الافعال  
المسوقة اذا قامت لا يقتضي لانها مطلقا بسبب وقد  
مر ان انتهى كلام النهاية وقال في شرح الايضاح

1957